بيان جمعية "بغداد الفتاة":

نـحـو عـــراق مـــدنيّ ومـتـسـامـح

بعد نحو شهور من تأسيس جمعية بغداد الفتاة، بمشاركة نخبة من المبدعين العراقيين بشتى حقول المعرفة، دشنت الجمعية حملتها الأولى التي أطلقت عليها "الحملة الوطنية لمناهضة الطائفية". وإذ يرى الموقعون على هذا البيان، الآثار المدمرة للطائفية على بنية المجتمع العراقي، وعلى نخبه السياسية، فإنهم يتوقون إلى عراق مدني ومتسامح يليق بأحلام الشهداء الذين قضوا على طريق الحرية، ويليق بطموحات هذا الشعب العريق. وبعد لقاء دام ساعات، عبر شبكة الأنترنت، التقى مبدعون عراقيون يقيمون في مختلف أنحاء العالم، ليقولوا كلمة في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها بلادنا حيث التوتر والتصعيد الطائفي على أوجه. وخلص الموقعون على هذا البيان إلى النقاط الأساسية الآتية، التي يوجهونها أولاً إلى أبناء شعبنا العراقي داخل وخارج البلاد:

١. هويتنا العراقية تجمعنا – نحن مواطنون عراقيون للعراق ولسنا رعية لأحد.. نحن عراقيون على اختلاف أديانناوطوائفنا وقومياتنا والعراق بيتنا. الطائفية عنصرية و قوانين العالم المتحضر تعاقب على السلوك العنصري والطائفي. نحمي مستقبل العراق بالانتماء إلى العراق وتعزيز المواطنة. هوياتنا الفرعية –طوائفنا الموروثة وقومياتنا –تعزز انتماءنا للعراق وحده. من اجل مستقبل الأبناء نحمي التجربة الديموقراطية من وباء الطائفية. دم العراقي على العراقي هو الجرم الأكبر في بلادنا، وعلينا أن نعمل معاً من أجل وقف النزيف.

٢. إن المستقبل يرسمه صغارنا، ولهذا ندعو للعناية بمناهج التعليم ابتداءً من أول المراحل الدراسية. لنعلم صغارنا الانتماء للعراق ولا شيء سوى العراق. ولنعد النظر في المناهج المدرسية التي تتضمن إشارات طائفية، حتى لو كانت تلك الإشارات قد وضعت لاعتبارات غير طائفية. وبهذه المناسبة، ندعو أخوتنا وأخواتنا الذين يشتغلون في التربية والتعليم، إلى مؤازرة "الحملة الوطنية لمناهضة الطائفية" بالعديد من الوسائل البسيطة والممكنة. عملكم هذا سيقود إلى عراق متسامح لا نسمع فيه قصصاً عن الموت والخراب.

٣. ندعو إلى تبني ثقافة فصل الدين عن الدولة.. ووضع احترام المواطن فوق كل اعتبار مهما كانت انتماءاته.

٤. ونتوجه بالخطاب إلى ساسة البلاد، الذين عمقت صراعاتهم الجراح الطائفية، وندعو الجميع إلى وضع مصلحة البلاد قبل مصلحة الطائفة في أي قرار يتخذ.

٥. الدعوة لسنّ قانون يحرم السؤال عن الدين، والانتماء والجنس، بل ويجرمه.

٦. سنستمر في فعالياتنا التي تهدف إلى مناهضة الطائفية عبر الوسائل السلمية المتاحة. ونأمل أن تنظم إلى هذه الحملة فعاليات شعبية ورسمية لما لها من اثر على واقع ومستقبل البلاد.. وندعو في هذا الصدد، الأخوة والأخوات في منظمات المجتمع المدني، والنقابات، والشخصيات، إلى دعم حملتنا بأي وسيلة ممكنة.

٧. إن مجموعة "بغداد الفتاة" هي مجموعة حرة غير مرتبطة بأي حزب سياسي أو غيره. وتضم نخبة كبيرة من النخب الوطنية في شتى الحقول. وستستمر المجموعة في حملتها الرامية إلى تعرية الفكر الطائفي، والذين يروجون له حفاظاً على سلطة أو جاه. وحدة الشعب العراقي هدفنا.

٨. ندعو السادة والسيدات في البرلمان العراقي إلى مراجعة الفقرات الخاصة بالطائفة في الدستور العراقي، وتعديلها لتناسب مجتمعاً مدنياً منفتحاً ومتسامحاً، وحذف أي إشارة بعكس ذلك. وكذلك سن قانون واضح وحقيقي يعاقب كل شخص يمارس فعلاً طائفياً.

٩. ونتوجه إلى أهلنا في مختلف أنحاء العراق بالقول: إن المجموعة ليست ضد التنوع الطائفي في العراق، ولكنها تحذر من قمع الآخر لصفته الطائفية. الحريات الفردية مصانة، ومن حق المواطنين كلهم اختيار انتمائهم الطائفي، ولكن دون أن يمثل ذلك الخيار انتقاصاً من الآخر المختلف. سواء أكان من خلال استخدام الرموز والشعارات أو من خلال العنف والعنف المضاد.

١٠. يدعو أعضاء المجموعة إلى تحرير الفرد العراقي اقتصاديا من سيطرة الحكومة حتى تكون مؤسسات الدولة، والتي هي ملك لجميع طوائف الشعب، مستقلة عن سيطرة الاتجاهات الطائفية للأحزاب الحاكمة.

١١. يدعو أعضاء المجموعة الأخوة الإعلاميين من الذين يعملون في مختلف القنوات الإعلامية (مرئية ومسموعة ومقروءة) إلى نبذ الطائفية في مؤسساتهم وتبني الخطاب الوطني. ونرجو أن يكون الإعلام العراقي رقيباً على أداء السياسيين وغير السياسيين في هذا الخصوص.

١٢. يترحم أعضاء الجمعية على شهداء العراق، وخاصة ضحايا العنف الطائفي، الذين قضوا نتيجة متاجرات رخيصة لجهات طائفية بغيضة، أو لاعتناقهم فكراً متطرفاً ندعو للوقوف بحزم ضده من أجل حياة الإنسان العراقي، الذي هو أغلى ما نملك.

١٣. وإذ تؤكد المجموعة مرة أخرى على أنها ليست طرفاً سياسياً، ولا تستهدف جهة سياسية ما، وليس لها سعي للتكسب السياسي، فإنها ترى ضرورة وجود ثوابت في العمل السياسي والمجتمعي، ومن أبرز تلك الثوابت محاربة الطائفية، والحيلولة دون تحولها إلى بنية مجتمعية راسخة .

١٤. يدعو أعضاء المجموعة إلى التفكير جدياً بفعاليات شعبية مساندة للحملة في مختلف أنحاء العراق، ويشدد أعضاء المجموعة على أهمية أن يتصدى لمثل هذه الفعاليات القانون والعاملون في القطاع التعليمي والتربوي والإعلاميون.

١٥. لنتذكر جميعاً تلك الأعداد الهائلة من الأرامل، واليتامى، ومن المعاقين والأمهات الثكالى بسبب العنف الطائفي، ولنرفع أصواتنا عالية أن كفى سكوتاً على هذه الجريمة المروعة. من أجل هؤلاء.. ومن أجل حياتنا ومستقبلنا، لنقف معاً ضد ثقافة قمع الآخر المختلف طائفياً، وضد فرض اللون الواحد، وضد الإشارات الطائفية في أحاديث الساسة والناس.. هذه البلاد بلادنا جميعاً.. وهي لن تعمر وتنمو إذا لم نرفع أيدينا احتجاجاً اليوم على مشروع ذبحنا الطائفي المستمر.

كيف نفكّك الثقافة العنصرية والطائفية؟

لطفية الدليمي

يعتبر السؤال عن العمل أو الدين أو الانتماء السياسي أو الطائفي في بلدان العالم المتحضر نوعاً من سلوك عنصري – فلو سأل رجل شخصاً آخر عن دينه أو قوميته أو طائفته فإن السؤال يعدّ تصرفا عنصريا جارحا ومهينا للشخصية الإنسانية ، ومن حق الشخص إقامة دعوى (سلوك عنصري) على الرجل السائل ، و في بريطانيا وفرنسا وألمانيا ودول أخرى يحتفظون في السجلات الرسمية بخانة العرق فقط ، كأن تكون إفريقياً أو هندياً أو بنغالياً أو كاريبياً أو عربياً أو يابانياً أو صينياً ، ولايسألك احد عن الدين فذلك جزء من حريتك وخيارك الشخصي ، إلا في سجل دخول المستشفى من أجل الطعام ، فالهندي نباتي لايتناول اللحوم والمسلم لايتناول لحم الخنزير وتثبت خانة الدين في سجلات المستشفى من اجل طقوس الدفن أيضا.

في مجموعتنا (بغداد الفتاة) الخاصة بمشروع دعم وإعادة إحياء الطابع المدني والحضاري للمدينة العراقية، وفي المقدمة منها العاصمة (بغداد)، بما يتقاطع مع كل المشاريع الطائفية التي جرت الويلات على البلاد وقضت على البعد المدني فيها نعمل معا ضد الموجة الطائفية التي أغرقت البلاد بالدم والخراب والتناحر وفي إطار الحوارات الدائمة بين ناشطي المجموعة التطوعية نبحث عن السبل الممكنة للوقوف بوجه المد الطائفي وتقديم مقترحات عملية للحد من الظاهرة ..(في هذه الصفحة تجد نص بيان مجموعة "بغداد الفتاة" لمناهضة الطائفية . المحرر).

ويبدو لي من جهتي إننا لابد من أن نبحث عن وسائل لتفكيك ثقافة العنصرية والطائفية ،وأرى أن أول الوسائل هي الالتفات إلى تغيير وتنقيح المناهج المدرسية من الطروحات الطائفية بدءا من صف الروضة وسيكون الأساس العملي والحقيقي لتفكيك النزعة الطائفية التي استشرت في جسد المجتمع العراقي ، ولو تفحصنا المناهج الراهنة لوجدناها تكرس الطائفية والعنصرية وتغرس في عقول الصغار النزعات الطائفية والعرقية وهي مسؤولية يتقاسمها المنهج ومفرداته مع المدرسين والمدرسات والأسرة بنفس القدر، ونتمنى أن تتشكل مجموعات ضغط مدنية من جهات غير مسيسة –لتخاطب وزارة التربية لعلها تلتفت هي والمشرفين على إعداد المناهج إلى تغليب فكرة المواطنة والانتماء للعراق بدل التأكيد على الانتماءات الفرعية ، ففكرة المواطنة هي الرافعة الحقيقية للعلاقات السليمة بين أبناء المجتمع العراقي وكلما ازداد التأكيد عليها ، تضاءل التأثير الطائفي الذي يشترك في إشاعته البيت والمدرسة والخطاب السياسي لجميع التوجهات ، ولايكفي أن يعاد النظر في المناهج التربوية الراهنة بل نتمنى أن تتشكل مجموعات ضغط على البرلمان المنتخب – لسنّ قانون يضيف مادة إلى الباب الثاني (الحقوق والحريات) الفصل الأول –الحقوق –المادة ١٤ التي تنص على "العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي " فتحرم المادة المضافة : السلوك العنصري والطائفي ويحظر السؤال عن الدين والقومية والطائفة..

قد ينفع العمل الميداني في التثقيف بفكرة التآخي والمساواة وقبول المختلف لكن سن القوانين يجعل الناس أكثر التزاماً إزاء المساءلة القانونية ويمكن أن ينجح العمل الميداني في بلدان لها قاعدة شعبية متعلمة ومتنورة ،أما في البلدان المبتلاة بالأمية والتجهيل المتعمد مثلنا فتساعد القوانين على تغيير الواقع وتطويره – ويمكن أن ينصاع المواطنون للقانون إذا رافقته حملة شعبية تثقيفية – تبدأ من إعادة النظر في المناهج التربوية ولا تنتهي بسن القوانين بل تنطلق منها لإرساء النظرة الإنسانية وترسيخ فكرة المواطنة التي أزاحتها النزعات الشوفينية والطائفية المغالية.

قرطاس

■ أحمد عبد الحسين

نهديك انتحارنا

قبل أيام انتحر إيطاليان (زوج وزوجته) في غرفتين منفصلتينْ بفندق رثّ في إقليم بوغليا حيث كانا يسكنان. سالفاتوري دا سالفو (٦٤ عاما) وزوجته انتونيا أزوليني (٦٩ عاما) كانا قد أرسلا رسائل كثيرة إلى بيرلسكوني طوال فترة رئاسته للحكومة الإيطاليةِ يشرحان له فيها ضنك العيش الذي بات يعيشه الطليان في ظلّ حكمه، مستشهدينِ بوضعهما الشخصيّ، فقد باعا منزلهما وفقدا وظيفتيهما واضطرا للعيش في هذا الفندق الذي يصفانه في إحدى رسائلهما "مثل جحر الفأر، ساخن ورطب وعطن إلى درجة الجنون".

لكن بيرلسكوني لا يسمع، وإن سمع فلا يأبه، إنه من صنف السياسيين الجدد الذين لا يمكن لأيّ جهاز فحص ليزريّ أن يعرف خلايا اللصوصية في شخصياتهم من خلايا السياسة، ولا يستطيع أحد مهما كان مقرباً منهم أن يدرك الآليات التي استطاعوا بها أن يصالحوا بين كلامٍ كثير عن القانون والدستور والديمقراطية وبين فسادٍ ماليّ وأخلاقيّ وتكالب على المال الحرام يباشرونه هم وأبناؤهم ومقربوهم بدون وجع قلب.

ذهبتْ استغاثات الزوجين الإيطاليين أدراج الرياح، لصوص السياسة في كلّ مكان ليست لهم آذان تلتقط صرخات الألم الذي يسببونه للناس، يذهبون إلى كراسيهم بجهاز مناعة قويّ ضدّ الشفقة والتعاطف، تعب هذان الزوجان، استسلما أمام الضمير الفولاذيّ لهذا السياسيّ. اللصّ، انهارا في لحظة يأس وقررا الانتحار. لكنهما قبل انتحارهما وجّها رسالة أخيرة إلى بيرلسكوني وفيها هذه الجملة التي يلقيها المحكوم بالإعدام أمام قاتليه: " لا شك في أنك ستعلم من الصحف الكيفية التي يموت بها أولئك الذين لا يقبلون بغير العيش بكرامة إنسانية يجب أن تتوفر للجميع، وبعيداً عن النفاق والقسوة اللتين تتمتع بهما، أيها النبيل العظيم، مع أمثالك من الساسة". جعلا من انتحارهما تحفة مغلّفة وعليها هذا الإهداء "يا سيلفيو العظيم والنبيل والرفيع .. إليك نهدي انتحارنا"!

وصلت الهدية إلى سيلفيو العظيم، ربما انزعج من السخرية المريرة التي فيها، لكنه بالتأكيد نسيها بعد دقائق، انشغل بخصوماته المزمنة، بحساباته المالية، بثرثرته اليومية حول القانون والدستور والديمقراطية.

شعوب كثيرة يئستْ، بعضها ثار وقلب عاليها سافلها، في الدول الديكتاتورية يبرز خيار الثورة والعصيان تلقائياً ويمرّ التغيير عبر كثير من الدم والدموع، كما حدث في ليبيا وتونس ومصر، لكن في الدول (الديمقراطية) ماذا يمكن للفرد أن يفعل؟ في دولة يحكمها لصّ ديمقراطيّ .. ما العمل؟

أفكر الآن بحالنا مقارنة بحال هذين الزوجين المنتحرين، ملايين العراقيين لا يجدون عيشاً سويّاً، لا يجدون ماء صالحاً للشرب، لا كهرباء، لا وظائف، لا أمن ولا كرامة، إنهم لا يجدون حتى هذه الغرفة الساخنة والرطبة التي انتحر فيها سالفاتوري وزوجته.

أصابنا القنوط من كثرة الخطابات التي وجهناها إلى السياسيّ ، اللصّ النبيل العظيم الرفيع، وصلنا إلى الحائط الحديديّ الذي يغلّف ضمائر لصوصنا الحاكمين، فهل علينا الانتحار ليسمعوا؟ ولمن سوف نهدي انتحارنا؟ لجميع اللصوص أم لأكبرهم وأكثرهم ثرثرة عن القانون والدستور والديمقراطية؟

كاريكاتير

■ عادل صبري

تـنـاسـل ظـاهـرة الـفـقـر فـــي المجتمع

وجدان عبدالعزيز

سيزيد من نسبة الفقر وتفشيه خاصة بين الأوساط ذات الدخول الواطئة والمحدودة وتزداد محرومية أوساط كبيرة من نمط الاستهلاك حتى لو كانت هذه السلع من السلع الاستهلاكية الأساسية، لعدم إمكانية تغطية تكاليفها.

اليوم امتد ارتفاع الأسعار ، ليشمل سلة الغذاء وبشكل خاص اللحوم بمختلف صنوفها والبيض ومنتجات الألبان والسكر والدهن والشاي والبقوليات والخضراوات بأنواعها.

بعد سقوط النظام المباد انتعشت مائدة الفقراء ببعض المواد الغذائية التي غابت عنها لسنين طويلة، ولكننا شهدنا غياب التفات الجانب الحكومي لضبط العلاقة بين الأسعار والأجور بحجة التحول إلى اقتصاد السوق وجعلها حرة ، إضافة إلى الأمراض التي يحملها القطاع الخاص والتي ظلت بدون معالجة حقيقية، وهي أمراض مزمنة تحتاج للعلاج بالقوانين التي من شأنها تحميل هذا القطاع مسؤولية الحفاظ على الأمن الاجتماعي مثلما يتحملها القطاع العام الحكومي والتعاوني. يرافقه علاج آخر يتمثل في تكريس ثقافة وطنية لخلق تنافس مثمر بين القطاعين يخدم المستهلك والمنتج والمصدّر في آن معا.

بهذا وحده سيسير القطاع الخاص مع القطاع الحكومي بدالّة مسؤولية الحفاظ على الأمن الاجتماعي المرتبط أصلا بالأمن الاقتصادي؛ وهذا الارتباط بصورته الناجحة سيعالج أمراض الفقر والبطالة، وهي من أشد الأمراض التي تفتك بالأمن الاجتماعي وتعطل عجلة النمو والتطور الحضاري في بناء المجتمع الديمقراطي الحر المستقر.

أمر كهذا من شأنه التخفيف، بل القضاء على مظاهر الجريمة التي تولدها الصراعات الاجتماعية الناتجة عن الفوارق غير المتوازنة في الأجور، مثلما دل عليها فارق رواتب الرئاسات الثلاث بموظفيها وخدمها ورواتب بقية دوائر الدولة التي أصبحت الآن عاجزة أمام المد الارتفاعي للأسعار.

ومع إننا نعيش تجربة الديمقراطية وشفافية العمل الاقتصادي في العراق، إلا إن الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية لا تحرك ساكناً إزاء الدعوات الملحة في هذا الصدد، فالأمر يبدو في منتهى الخطورة وإذا بقيت الأمور على هذه الوتيرة من ارتفاع الأسعار، فيمكن للمنظومة الاجتماعية أن تنهار وينهار النظام الديمقراطي معها.

ولذا فإن المساهمة في وضع الحلول المتاحة أمام حكومتنا الاتحادية وحكوماتنا المحلية واجبة وملحّة ويمكن تصورها كالآتي:

أولاً: لابد من الدعم الحكومي لأسعار بعض المواد والسلع الضرورية ويمكن أن يكون الدعم متمثلاً. على أقل تقدير . في توفير مواد البطاقة التموينية التي أصبحت موادها متلكئة جداً.

ثانياً: إعفاء أجور الخدمات أو تخفيضها للأسر الفقيرة وهذا يتم من خلال الإحصائيات المضبوطة، وهي مع الأسف مفقودة، لذا تجد أكثر رواتب الحماية الاجتماعية تذهب لغير مستحقيها.

ثالثاً: تشجيع الأسواق التعاونية التي تنتهج سياسة سعرية لا تعتمد الهوامش الربحية العالية. ولنا في دول الخليج العربي أمثلة على هذا النهج، فلهذه الدول تجارب مهمة لحماية الفقراء وأصحاب الدخول الواطئة.

كل ما تقدم يؤكد ان تحسين الأجور لا يعني زيادتها بالضرورة لكن تطبيق النقاط الثلاث، قد يسهم في تخفيف العبء عن كاهل المواطن.

أمر آخر لا يقلّ أهمية عما سبق يتمثل في ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار صور التظاهر وطرح المعاناة من قبل الشعب أمام الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية بغية وضع المعالجات لهذه العلاقة الأزلية بين الأجور والأسعار، كون التظاهر حالة ايجابية تنعش النظام الديمقراطي وتخلق الشفافية في العلاقات بين السلطة والشعب باعتبار أن السلطة في النظم الديمقراطية هي صنيعة شعبية، ومن أهم علامات الديمقراطية التداول الحرّ بكل القضايا، لأن الحل قد يغيب عن السياسي أو المسؤول ولذا فهو يحتاج إلى صوت الناس من أجل الضغط عليه لاكتشاف هذه الحلول.

وفي النهاية فإن كلّ خطوة لزيادة الرواتب والأجور لابد من أن تتلوها ضوابط ومعالجات للاحتفاظ بتوازن الأسعار وعدم ارتفاعها المفاجئ الذي يمتص أي زيادة في دخل المواطن، لئلا يبقى هذا المواطن بعيداً عن الرفاهية المنشودة.